عرض كتاب ...

سياسة الأمن لحكومة الهند في الخليج العربي

المملكة العربية السعودية

سياسة الأمن
لحكومة الهند في الخليج العربي
١٢٧٥-١٣٣٢هـ / ١٨٥٨-١٩١٤م
«دراسة وثائقية»

تأليف
الدكتور عبدالعزيز عبدالغني إبراهيم

الرياض
١٤٠٢هـ-١٩٨٢م

٢٦ - مطبوعات دارة الملك عبدالعزيز

عرض وتعليق د. عبدالله حسن الأشعل

من الظواهر الصحية الهامة انتشار مراكز البحوث فى منطقة الخليج العربى التى تعنى بدراسات الخليج ودول الجزيرة العربية دراسة وثائقية تحليلية من كافة قطاعات الحياة فيها : اقتصادية . واجتماعية . وسياسية . وادبية . وثقافية ـ . وغيرها . ومن هذه الظواهر ايضا اتجاه هذه المراكز الى تنسيق جهودها سعيا الى تحقيق هدفها المشترك فى خدمة قضايا الخليج والجزيرة العربية . كما تقوم علاقات بين هذه المراكز ونظائرها فى الخارج

والدراسة التى بين ايدينا تقتضى ان ننوه بالقائمين على نشرها ، وهى دارة الملك عبدالعزيز ، التى تتقدم على مراكز البحوث السابق ذكرها ؛ حيث لا تقتصر اعباؤها على الخليج والجزيرة ؛ وانما تتعداها الى معالجة القضايا المتصلة بالعالمين العربى والاسلامى ، ولذلك تقوم الدارة بجهود كبيرة منوعة لخدمة هذه الاهداف ومن بينها طبع الكتابات المتعلقة بموضوع اهتمامها ، وتيسير تداولها بين اوسع طائفة من القراء . ولاشك أن هدفى من تقديم هذه الدراسة النقدية للقارئ يتحدد فى محاولة المساهمة فى استكمال ماقد يكون نقصا فى الأعمال المتعلقة بالخليج والجزيرة .

وينقسم الكتاب ـ الذى نعرض له ـ الى سبعة فصول ، تبدأ بمقدمة للتعريف بالفترة الزمنية للدراسة ، واستعراض عاجل لمحتوياتها ، وتنتهى بخاتمة تلخص فى عجالة بعض الأفكار العامة التى عنيت بها هذه الدراسة ، وقد اتبع المؤلف الخاتمة بملحقين الأول هو نص معاهدة ١٨٩١م بين مسقط وبريطانيا ، والثانى هو المعاهدة التجارية المتعلقة برحلات المراكب البحرية بين البلدين .

وتناول فى الفصل الأول وعنوانه (حراسة مياه الخليج العربى) محاولات الفرس للقيام بحراسة مياه الخليج ، وادخال نظام المراقبة عن طريق الابحار الدائم قبل أن تفكر الحكومة البريطانية فى الهند فى البحث عن قاعدة بحرية فى الخليج ، الامر الذى بدأت اولى خطواته العملية بعد الحملة البريطانية الأولى على الخليج عام ١٨١٩م

وخصص الفصل الثانى لمكافحة تجارة الرقيق ، كهدف فى الاستراتيجية البريطانية ، مسجلا ماهو معروف من ان بريطانيا قد اتخذت من حجة مكافحة الرقيق ذريعة لاجتياز

الخليج ، وقطع الخليج العربى عن زنجبار ، وابعاد المؤثرات الاجنبية عنه ولم يكن للدوافع الانسانية أثر فى تشكيل هذه السياسة ، وأفرد لتجارة السلاح فى الاستراتيجية الامنية للهند الفصل الثالث من الكتاب ، حيث تعقب الظروف « الحرب الافغانية ١٨٧٩ ـ ١٨٨٠م » التى لوحظ فيها رواج تجارة السلاح .. الأمر الذى ازعج القوى الاستعمارية ، فكان حظر تجارة السلاح الى افريقيا . والخليج احد مقررات مؤتمر برلين ١٨٨٥م ، لان تجارة السلاح كانت تقوى من مقاومة البلاد المحتلة ، وتشجع الثورات فيها ، مثلما حدث للثورات القبلية فى شمال غربى الهند ضد بريطانيا عام ١٨٩٧م . وهكذا وجدت بريطانيا من مصلحتها ان تحمل سلطان مسقط على اصدار اعلانات متتابعة لحظر تجارة الأسلحة ، ثم توسع السلطان فخول السفن البريطانية والفارسية حق تفتيش السفن التى تحمل اعلام فارس ومَسقط وبريطانيا ومن مسقط اتجه العمل الى حظر تجارة السلاح فى كل من البحرين والكويت ، رغم ان الكويت كانت خاضعة للسيادة التركية . وهكذا امكن للحكومة البريطانية ان تقيم الامن فوق مياة الخليج العربى .

وعالج فى الفصل الرابع كيف ان العلاقات السياسية قد استخدمت فى خدمة الأمن فى الخليج : من ذلك سعى حكومة لندن ـ دون علم حكومة الهند ـ لإصدار تعهد فرنسى بريطانى فى ١٠ مارس ١٨٦٢م ، باحترام سيادة سلطانى مسقط وزنجبار ، كما وجهت العلاقات بين حكومة الهند والسعوديين من ١٨٥٨ الى ١٨٧١م وجهة تخدم امن حكومة الهند فى الخليج ، اذ حاولت حكومة الهند ابعاد السعوديين عن التعامل مع مسقط ، أو التدخل فى شئون الخليج . وحاولت دون جدوى عقد محالفات بين البحرين ومسقط ضدهم ، وكانت تتحين الفرص للصدام معهم الا ان سياستها الثابتة كانت تقضى بعدم تعقبهم وكذلك حاولت حكومة الهند تحصين مسقط وغيرها من دعوة الوهابيين ، وابعاد السعوديين والفرس من الشاطئ خلال الفترة نفسها ، كما حرص البريطانيون ايضا على ابعاد القوتين عن البحرين التى افاض فى شرح تاريخها خلال الفترة موضع الدراسة ، دون ضرورة للسياق . وأشار الكاتب الى الاثر الذى أوجده استحداث الملاحة ووسائل الاتصال البرقية

فى تمكن الحكومة البريطانية فى لندن من شئون الخليج بشكل مباشر وانتقال الاشراف على الخليج الى لندن بدلا من حكومة الهند ؛ لأن الخليج فى رأى البعض قد بدأ أكثر قربا الى اوروبا منه الى الهند فضلا عن انتقال الاهتمام من جنوب الخليج الى شماله : حيث مشروعات الملاحة النهرية التجارية والخطوط الحديدية وامتداد اسلاك البرق الى اوروبا .

ونظرا لأهمية ادخال البخار والبرق ، خصص الكاتب الفصل الخامس لدراسة اثرهما فى السياسة البريطانية تجاه الخليج ، حيث اضافت هذه التطورات فى قيمة الخليج الاستراتيجية الامنية ؛ فأصبح بالاضافة الى كونه بداية الحدود الامنية للهند شريانا للمعلومات . ويصل الكاتب الى نتيجة يخالف فيها بعض كتاب الغرب والناقلين عنهم من الكاتبين بالعربية ـ على حد تعبيره ـ مؤداها أن الازدهار التجارى الذى احدثه دخول البخار والبرق ، لم يكن سوى نهب منظم لثروات المنطقة حيث ادت هذه التطورات فى وسائل الاتصال الى نهب الفقراء الذين هزت هذه التطورات كل اقتصادهم التقليدى القائم على الملاحة الشراعية وتجار المخزن وصلت السفن البريطانية محل السفن الوطنية التقليدية .

وفى الفصل السادس يستعرض الكاتب المد الاقليمى وسياسة الاتفاقات المانعة ١٨٧١ ـ ١٨٩٨م ، مشيرا الى التعديلات التى دخلت على قواعد السياسة التقليدية البريطانية فى المنطقة لمواجهة المد التركى ؛ من ذلك هجر قاعدة عدم التدخل فى البر ، وتدخلها فى مسألة خور العديد لصالح شيخ ابوظبى « وذلك بغية وضع حد صريح للمد العثمانى ولتأديب القبائل فى المنطقة » وهذا التدخل كان بداية تغيير عام فى موقف بريطانيا من تركيا الذى كان يقضى بالحفاظ على اسرة عثمانية لخدمة المصالح البريطانية . وعالج الكاتب السياسة البريطانية تجاه قطر التى وقعت تحت سلطة العثمانيين : فهى تارة تعترف بهذا النفوذ التركى فيها حتى عام ١٨٨٢م فى اطار السياسة البريطانية للتجزئة ، وهى تارة اخرى تنظر اليها كدولة عازلة غير مرتبطة بأى من البحرين أو تركيا .

وأخيرا تناول الفصل السابع المد الدولى وسياسة الاتفاقات المانعة **١٨٧١م** حتى **١٨٩٨م** لابعاد الخليج عن القوى الاجنبية وهى فرنسا وروسيا .

ونخلص من قراءة هذا الكتاب الى ان هناك خمسة ملامح لسياسة الأمن البريطانية فى الخليج وهى :

- الابحار الدائم فى صورة دوريات مستمرة قبل العثور على محطات ثابتة .
- تحديد النطاق الأمنى لمنطقة الهند ، بحيث لاتتعدى حدود الخليج الى ماوراءه .
- فصل الخليج عن الساحل الافريقى .
- محاربة اتجاهات الضم والتوحيد والتركيز على التشتيت والتجزئة .
- التحكم فى مياه الخليج بحجة مكافحة تجارة الرقيق ، والعمل على التحكم فى تجارة السلاح .
- عزل الخليج عن العالم الخارجى وابعاد أية قوة خارجية من الاتصال بدولة مباشرة .

وبعد هذا العرض لنا على الكتاب أربع ملاحظات :

الملاحظة الأولى : ان الكاتب وقع فى لبس خطير عندما خلط بين امن الخليج بمفهومه الوطنى ، وامن الوجود الاستعمارى البريطانى فى فترة معينة ؛ فقد أشار صراحة فى مقدمته « صفحة **٩** » الى ان دراسته تنصب على امن الخليج العربى ، وترك الكاتب تحت انطباع قوى بان العلاقة بين قضية أمن الخليج الحالية وبين دراسته انما هى علاقة متصلة ، وان دراسته تهدف الى تأصيل هذه العلاقة واستعراض هذه القضية فى احدى مراحلها التى حددها الكاتب ، حتى ان « الدارة » وهى تقدم الدراسة قد عكست هذا الانطباع الذى اراده الكاتب إذ أشارت « صفحة **٧** » الى ان « قضية الأمن فى الخليج ليست بنت اليوم ، وانما ظهرت منذ ثلاثة قرون تقريبا .. ومرت بمراحل متعددة ، وهذا كتاب يبين احدى مراحل الصراع .. »

فالكاتب إذاً قد خلط بين امن اهل الخليج وبين وسائل تأمين الوجود والمصالح

البريطانية فى معركة الصراع الدولى للسيطرة على الخليج ، وتهديد أمن سكانه .

وعندما اشار الكاتب فى مقدمته الى ان تواتر موضوع امن الخليج حاليا بمعنى معين ارادت الصحف الاجنبية والعربية تثبيته فى اذهان اهل الخليج والعرب : راودنى امل كبير فى انه مقدم ـ ولاشك ـ على تصحيح معنى الامن الذى تعمدت الاوساط الاجنبية غرسه فى اذهان اهل المنطقة فهو ولاشك مفهوم مغرض ويتعين تصحيحه . وظل هذا الأمل يراودنى من فصل لآخر حتى فرغت من الكتاب وفى نفسى هذا الأمل العزيز الذى غرس فى نفسى العزم على القيام بهذه المهمة فى دراسة مقبلة باذن الله .

والملاحظة الثانية : انه جميل من الكاتب ان يتعقب اجراءات الحكومة البريطانية لتأمين وجودها . ولو انه استخدم نفس المعلومات التى تضمنتها دراساته السابقة حول بريطانيا وامارات الساحل وحكومة الهند والادارة البريطانية فى الخليج وحـول السـلام البريطانى فى الخليج وحول علاقة ساحل عمان ببريطانيا وقد وجدنا ان هذه الدراسات جميعا تستخدم نفس المعلومات المكررة ولا جديد فيها . ولو انه استخدم المعلومات لتأصيل نقطة حيوية بسياق معين لكان افضل وانفع وأجدى من التكرار غير الضرورى فى خمسة كتب متعاقبة ولذلك صدرت أربعة منها خلال عامين اثنين هما ١٤٠١ ـ ١٤٠٢ه .

ولم نجد معنى لإصرار الكاتب على اضافة عبارة « دراسة وثائقية » لهذه الكتب الخمسة، فتاريخ مرحلة معينة لابد ان يستمد من الوثائق . أتـراه أول من يستخرج هذه المعلومات من هذه الوثائق البكر ؟ ام انه يقصد بها شيئا أخر ؟ ام لعله يخلط بين الدراسة الموثقة ـ وهذا طبيعى ـ وبين الدراسة الوثائقية التى لا تعنى سوى غلبة الوثائق والنصوص على الدراسة أى تدخل الكاتب . ؟

أما الملاحظة الثالثة فتنصب على لبس أخر أوقعنا فيه الكاتب الفاضـل؛ ذلك ان الاشارة المستمرة الى « الهند » دون تعريف بمعناها فى تلك الفترة يجعل القارئ يعتقد انها الهند الحالية . وتلك كانت سياستها وممارستها بل انه امعن فى دفع القارئ الى هذا اللبس